

فوق الطاولة

من «مصاص» إلى «بنك» دم!

علی هاشم

انتهت «أربعائية التجار الإعلامية» الأخيرة على خير ما يرام، وعاد جمعها - تجاراً وصحفيين - كل إلى موقعه غانماً يجر وراءه خلاصة بسيطة: ثمة «شياطين صحافة» يريدون إغراق التجار شرًا! كان اعتلاء الإعلاميين منبر التجار المطعم بـ«العجمي» ثمناً كافياً لتلاؤتهم فعل الذادمة! فذهبوا بعيداً في التشكيك بـ«درأية» بعضهم بالاقتصاد، ليطالب آخرؤن بـ«شخص» ضمن تخصص، قبل أن يقر ثالث بـ«شخصنة» بعض صحفنا لعلاقتها مع التجار! من نافل القول أن سعود منبر التجار - ولو لوهلة - عادة ما يتطلب ترك الجذور خارجاً، ورغم ذلك، فما جرى في تلك الأربعائية لم يكن ليستوقف أحداً، ولو لما ساقه التجار خالها: تمهدياً واحتتماماً. ففي تقادمه لـ«الأربعائية»، ذهب شيخ تجارنا لاتهام «الصحف التي تصنم التجار بالجشعين ومصاصي الدماء..». مؤكداً أنهم «تناولوا التهريب مرات كثيرة.. وبالغم العريض»، وفي ختامها، قدمت عضو في «سيدات أعمال دمشق» إضافة مبدعة أعلنت خالها «خجلها» من «المذيعين وبرامجهم السيئة وغير الحضارية في اللغة والهندام».. على الأغلب، سيدو خلعلها عضالاً لا يوأله، إلا أن في حديث شيخ

تجارنا ما يستحق التعقيب.

من حيث المبدأ: الجاحد وحده من ينقص نخبته التجارية والغافل من يفشل بالتقاط الروح الوطنية لشيخها، وأيا كان من نعمتهم بـ«مصاصي دماء»، فأمامهم فرصة كبيرة للتخلص منها والتتحول لما يشبه «بنوك دماء» تدفع النسخ في جسد الاقتصاد الوطني عبر خفض الاستيراد وتشجيع بدائله المحلية ودعم إنتاجها وتسييقها باستثمار علاقاتهم الخارجية.

كما يمكن للتجار ترسيم علاقتهم بالجمارك ووقف مسرحياتها، كذلك التي استعرضت في ٢٠١٥ حول ما يدفعونه من «رشاوي» لشركائهم على المعابر الحدودية تهربا من الرسوم وللاتفاق على لوائح الاستيراد، وكذلك مسرحية «صورة الأسواق المشرقة / ٢٠١٦» التي نجحت بمنع وصول الضابطة الجمركية إلى رفوف المتاجر حيث المهربات ما زالت تفتقر بالأسواق، وصولاً إلى تعاضدهم الفاضح مع بعض الجمركيين للتعمية على مصادر المهربات ومهربتها إلى أسواقنا، وتداعيهما لقطع دابر جرأة الضابطة التموينية في «لس» البيان الجمركي - وما أدرك ما البيان! - إن أبرزه أصحاب المتاجر كبرهان على نظامية بضائعهم؟!.

كما يمكن للتجار أيضا الكف عن تحالفهم مع رجالات «هيئة المنافسة ومنع الاحتكار» للانقلاب على لوائح الاستيراد، تارة بزعم عقמها، وأخرى عبر فكرتهم المهنية للذكاء «التمويل الخارجي للمستورادات من دون الإخلال بالطلب الداخلي على القطع»!! إذ إن أحدا لم يعد على دراية تامة بأن حساباتهم الخارجية تلك إنما تترصد من خلال تحويل أرباحهم الفاحشة إلى دولار أسود!! .. وإثبات العكس، ما عليهم سوى قبول تحدي التصريح عن حركة حساباتهم المصرفية الداخلية بالليرة والدولار.

وكافية «حسن النية»، يمكن لهم العودة إلى «حسن الوطن» و«تسليم أقلاهم ودفاترهم» الحقيقة للجهات المختصة، وليس الخلية كما أعلن أحدهم قبل أيام، وقد يجد بهم فك تحالفهم المخزي مع فاسدي وزارة المالية من اكتفى وزيرها بتسفيتهم مستهذئاً «مرهفي القلب» ومن يلخصون دخول التجار الفاحشة إلى قروش، إذ لم تعد ممارساتهم الضريبية واكتفاؤهم بدفع ما يدفعه موظف حكومي يقبضون آلاف أضعاف دخله أمراً مقبولاً! .

وفي تلخيص اجتماعي، فعلى التجار الحذر من الحرب لثلاث تحولهم إلى «أبناء»، وهو ما سيقع - رغبوا أم لا - حين تغلق ممارساتهم حافة الحصار، على معيشة السوء، بين المقدمة العزبة لأطفالهم.

شهابي لـ«الوطن»: مطلوب السماح للصناعيين باستيراد المازوت بدأ باشراف الاتحاد

الموضوع بيد قلة قليلة من كبار التجار الذين يستطيعون شراء حمولات البواخر الكبيرة ومن ثم يضعنا أمام حالة احتكار عدا عن التأخير في تأمين المادة واللذاب في أسعارها، أما عندما يسمح بالاستيراد برأ فيمكن لأكبر شريحة من المستوردين الحصول على هذه المادة وبشكل أكثر استقراراً حيث يستطيع أي شخص تأمين كميات من المادة للمنشآت الصناعية والزراعية وبشكل مستقر وينكسر السعر. وأشار إلى أن الآلية المقترحة تضع آلية الإشراف على التوزيع في المنشآت حسب مخصصاتها الرسمية وتحت إشراف اتحادي غرف الصناعة والزراعة في القطر وذلك بهدف محاربة الغش والقضاء على الفوضى، مؤكداً أن هذه الآلية إسعافية ويجب على الحكومة اتباعها لحل هذه المشكلة. وأمل الشهابي من الحكومة أن تبني هذه المقترنات وبالسبة القصوى، للالقاء

السادة المساهمون في الشركة

السورية الوطنية للتأمين المترافقون
إشارة إلى إعلان صحيفة «الوطن» العدد ٢٥٨٤ بتاريخ ١٢/٢/٢٠١٧ والعائد للشركة السورية الوطنية
للتأمين بخصوص اجتماع الهيئة العامة العادمة.
اقتضى التدوين بورود خطأ كتابي بيوم الاجتماع حيث
ذكر يوم الخميس الموافق ٢٦/٢/٢٠١٧ بدلاً من يوم
الأحد الموافق ٢٦/٢/٢٠١٧.
وتفضوا بقبول فائق الاحترام والتقدير
مجلس الإدارة

مکالماتیکا: ایجاد محتوا

**القصص في التعاون والتنسيق مع الاتحادات والمنظمات
علاقة بالتشريعات والقوانين والهيئات الادارية اعرضها**

مکالمہ شاہی

**لغربي لـ«الوطن»: الخبر غير مشمول بتوجيهه الحكومي
تخفض مخصصات المازوت والبنزين إلى النصف**

مصدر في رئاسة مجلس الوزراء:
الحكومة لن تخلي عن تأمين
مواصلات العاملين والبدل

المشروع يحتاج إلى قرابة شهر ونصف الشهر.
وبالعودة لتعيم الحكومة بتحفيض مخصصات سيارات الخدمة والسيارات المخصصة من مادتي المازوت والبنزين بنسبة ٥٠٪ والتي أثارت جدلاً واسعاً بين العاملين في الدولة حول كيفية وصولهم يومياً وما يترب على ذلك من نفقات وأجور موصلات ذهاباً وإياباً وخاصة أن الرتب الشهري لم تعد ينقصه مثل هذه المصروفات، وهذا أكيد مصدر مسؤول في رئاسة مجلس الوزراء «الوطن» أن الحكومة لن تتخلى عن تأمين إيفصال العاملين في الدولة لوظائفهم يومياً وأن هناك الكثير من الحلول والبدائل التي تبحث فيها الحكومة، وتفى المصدر أن يكون خيار دفع بدل نقدي للعاملين خياراً مطروحاً حالياً وأن الهدف هو ضبط النفقات وترشيدتها وحسن إدارتها وأن ذلك لن يكون على حساب العاملين. وعن طلب رئاسة الحكومة ترشيد الإنفاق العام والحد من الهدر خلال الظروف الحالية التي تمر بها البلاد غير كتاب من دون أن يكون ذلك قراراً حكومياً بين أنها مسألة إجرائية وأن القرار الخاص بذلك يتم اتخاذها وبعدها تصدّر على الجهات العامة.



بيّنت وزیر الدوّلة لشؤون المنظمات المحلية سلوى عبد الله أن فكرة إنشاء وزارة لشؤون المنظمات المحلية كانت تعبيراً عن إيمان الحكومة بدور هذه المنظمات في دعم مقومات التماسك والصمود بوجه الهجمة الوحشية على سورية، ودورها في تحسين معيشة المواطن ومساهمتها الضرورية والكبرى في مرحلة إعادة الإعمار. ويأتي من شعور الحكومة بالدور الريادي والمهام للقيادات الشعبية والمجتمعية في المنظمات والنقابات، خاصةً أن المجتمع السوري مؤطر بمعظمه ضمن هذه المنظمات فهي تضم نحو ٨٥-٩٠% من الشعب السوري، وعن نتائج اللقاءات الأخيرة مع رؤساء وأعضاء الاتحادات والمنظمات، قالت الوزيرة: تبين لنا خلال اللقاءات أن هذه المنظمات والاتحادات هي طاقات لا حدود لها، طاقات بشّرية وخبرات قادرة على بناء الإنسان ونهضة المجتمع، طاقات إبداعية وأمكانات مادية قادرة على المساهمة في إدارة عجلة الإنتاج. وأضافت: لعبت هذه الطاقات دوراً مهماً خلال الحرب على سورية وهي قادرة بالتأكيد على أن تلعب دوراً أكثر قوّة لو توفرت لها آليات للتعاون أكثر تناسقاً وإدارة، وقد يكون هذا أحد الأسباب التي دعت إلى إنشاء هذها وزارة، ولعل بعض التقصير في التعاون والتنسيق له علاقة بالتشريعات والقوانين والأنظمة أو بالهيكلة الإدارية لبعض هذه المنظمات.

عبد الهادي شباط | وجهت رئاسة مجلس الوزراء الجهات العامة بتخفيف المخصصات الشهرية للوقود بنسبة ٥٠٪ لكل من سيارات الخدمة والسيارات المخصصة العاملة على البترول أو المازوت، وتخفيف مخصصات المازوت الشهيره للاستخدامات الأخرى من تدفئة ومودافن وغيرها من اعتمادات الموازنة الجارية للعام الحالى أيضاً إلى النصف، على أن يستثنى من هذا التخفيف وزارة الدفاع والمشافي العامة وإيقاف تشغيل التدفئة المركزية في مبانى الجهات العامة ويستثنى من التخفيف فقط المشافي العامة، الأمر الذى أثار جملة من التساؤلات منها هل يشمل التعيم عمل المخابز أم يستثنى؟ علماً أن كتاب رئاسة الحكومة ذهل في نهاية بيانه بأن هذا التخفيف لا يشمل الآليات الهندسية والإنتاجية، بقى الجدل يدور حول عمل المخابز ومدى تأثيره بمثل هذا التوجه الحكومي ونظرًا لأهمية مادة الخبز وحساسيته الاقتراب منها اتصلت الـ«وطني» بوزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبد الله الغربى الذي أوضح أن عمل المخابز والأفران والمطاحن هو عمل إنتاجي ولا تشمله حالة التقنين وتخفيف المخصصات من المروقات وأن الحكومة متزمرة بدعم إنتاج الخبز وتتأمين احتياجات المواطنين من المادة وبجودة عالية وسهولة حصول المواطن على احتياجاته اليومية من الخبز وأنه في هذا الإطار يتم بحث تجهيز خطوط إنتاج جديدة لتوفير رغيف الخبز بسهولة ويسر خاصة في المناطق التي تشهد ازدحامًا مستمراً أمام منافذ مخابزها. وفي هذا الخصوص يتم بحث حالة ريف دمشق و يتم العمل على بحث تنفيذ هذه الخطوط بداية في القطاع الجنوبي من ريف دمشق في مناطق جديدة الفضاء، وصحنايا وقطنا، وأن تنفيذ هذا